لمحة عن نشوء العلاقات الاقتصادية الدولية وأشكال التكتلات الاقتصادية

م. صـــلاح ســـقر

تعتبر العلاقات الاقتصادية الدولية من أهم مظاهر الحياة الدولية المعاصرة. فلا يمكن تصور اقتصاد دولة ما في العالم بدون صلات مع العالم الخارجي. وتشير الوقائع أن العلاقات الاقتصادية الدولية كانت تمارس عبر التاريخ في حدود ضيقة ثم نمت وتطورت وتبلورت بعد تشكل الدولة الحديثة مستفيدة من مزايا التخصص وتقسيم العمل.



وتختلف العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية المحلية بعدة عوامل منها تباين طبيعة الأسواق واختلاف الوحدات السياسية والاقتصادية واختلاف العملة وتباين قدرة عوامل الإنتاج على التنقل وغير ذلك من الأسباب.

وقد انحصرت دراسة العلاقات الاقتصادية حتى عهد قريب في دراسة أشكال ممارسة أنشطة التجارة والتبادل الدولي، في حين أن الدراسات المعاصرة ركزت على تفسير جوهر وحقائق هذه العلاقات الاقتصادية الدولية وتحليل طبيعة وخصائص القوى المؤثرة في اتجاه تطور العلاقات الدولية.

وسبق للعالم أن شهد على مر التاريخ فترات اتسمت فيها سياسات التبادل الدولي باستنادها إلى مبادىء الحرية التجارية وذلك منذ القرون الوسطى وعلى مر الحقبات للفيزوقراطيين والتجاريين والكلاسيكيين، حيث قام الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو في عام ١٨١٧ ببلورة ذلك الفكر في نظريته للميزة النسبية كأساس للتبادل الدولي، وقد استمر ذلك النهج حتى أواخر القرن التاسع عشر.

ويقوم التفسير الكلاسيكي للتجارة الدولية على مبدأ الميزة النسبية الذي قدمه ريكاردو كأساس للتجارة الدولية على تلك الاختلافات بين الدول في الميزة النسبية لتكلفة إنتاج السلع. حيث أوضح ريكاردو أنه من الأفضل للدول أن تتخصص بإنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية على ماعداها من حيث تكلفة الإنتاج، أي تلك التي تمتلك كفاءة نسبية أكبر، وأن تقوم بتصديرها مقابل سلع تكون كلفتها النسبية أكثر ارتفاعاً وهذا التبادل التجاري يقود بالضرورة إلى التخصصية الدولية، وهذه التخصصية سوف تعود بالنفع على كل الدول المشتركة بالتبادل التجاري.

وعلى الرغم من أن الدعوة لحرية التجارة جاءت من صلب الفكر الرأسمالي الذي دعا في المبدأ العام للحرية الاقتصادية بين الأفراد والمجتمعات، وان آدم سميث بنظريته (الميزة المطلقة) أول من حاول أن يقدم برهاناً نظرياً يدعم به هذا الرأي وذلك بتوضيح المنفعة الناجمة من حرية التجارة لكل الأمم. وعلى الرغم ان ريكاردو لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول إلا أن نظريته (الميزة النسبية) كانت ومازالت هي الفلسفة الرئيسية التي تعتمد عليها الدعوة إلى حرية التجارة.

وأخيراً فقد خلصت النظرية السائدة للتجارة الدولية أن يتم استيراد وتصدير السلع حسب قانون الميزة النسبية، بينما يتم التبادل الفعلي لتلك السلع وفق قانون الطلب المتبادل.

وفي ضوء ماسبق، فقد نادى الداعون إلى حرية التجارة بين دول العالم بضرورة تحريرها بحجة أن التجارة هي أداة لدفع النمو في

العالم أجمع وزيادة رفاهية كل سكانه، وهي بالتالي أفضل من الانغلاق والانكفاء الذاتي.

وقد اتخذ التعاون الاقتصادي الدولي صيغاً وأشكالاً مختلفة، وبمجملها هدفت إلى تخفيف القيود التجارية على تبادل السلع والخدمات في العالم عبر الحدود السياسية وصولاً إلى إلغاء كل القيود وإلى تحويل العالم ككل إلى كيان اقتصادي موحد يعمل على قاعدة الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق القائم على المنافسة بين المشروعات والمنشآت الاقتصادية بصرف النظر عن هويتها القارية أو الإقليمية أو القومية.

وقد برزت أهمية التعاون الاقتصادي الدولي بفعل التوسع الاقتصادي الذي شهده العالم بعد الثورة الصناعية الأولى التي انطلقت في أواخر القرن الثامن عشر في إنكلترا ثم انتشارها إلى بقية أوروبا وأمريكا وبقية أصقاع العالم حيث جعلت حدود أية دولة مهما اتسعت تضيق بحجم الإنتاج الذي بلغته الآلات الصناعية الحديثة مما جعل التوسع عبر الحدود ضرورة ملحة لابد منها.

وقد كان التوسع في البدء قسرياً تفرض شروطه الدول المستعمرة على مستعمراتها، مما أدى لظهور دوافع جديدة لدى الدول الصناعية لاقتسام المستعمرات فكانت الحرب العالمية الأولى وتلتها الحرب العالمية الثانية، بعد أن تخللهما الكساد العالمي الكبير من ١٩٢٩ ولغاية ١٩٣٤ بما خلفه من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي.

أما الدافع الآخر وراء التعاون الاقتصادي الدولي على مستوى العالم الغربي فقد كان ظهور المعسكر الاشتراكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية والخطر الشيوعي الذي بدأ بتهديد أوروبا وآسيا مما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها لبناء جبهة اقتصادية قوية ورفع مستوى المعيشة بما يبعد الطبقات العاملة عن بريق الثورات الاشتراكية، لهذا كان مشروع مارشال لإعادة إعمار الاقتصاد الأوروبي الذي دمرته الحرب وحماية هذه الدول من خطر مد النفوذ السوفييتي إليها القادم عبر أوروبا الشرقية، إن انقسام العالم لنظامين اقتصاديين متنافسين على قيادة العالم دفع كلاً منهما للتركيز على التعاون الاقتصادي مع حلفائهما.

فقد قام المعسكر الاشتراكي ببناء مؤسسات تعاون دولي خاصة به، فقد أسس مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون COMECON) وذلك بغرض دعم التعاون بين الدول الاشتراكية ودفع النمو فيها.

كما ساهمت متغيرات دولية جديدة في دفع عملية التعاون الاقتصادي عالمياً أهمها:

أ ـ الثورة العلمية التقنية الثانية: حيث قادت لتوسع كبير بالطاقات الإنتاجية لحدود أبعد من الثورة الأولى، مما جعل الكرة الأرضية ساحة للتنافس بين المنتجين الوطنيين والإقليميين. فبرزت الشركات متعددة الجنسيات كما برزت بوادر الأزمة بسبب شدة المنافسة وضيق الأسواق وارتفاع تكاليف الإنتاج، كما برزت أهمية فتح الحدود السياسية أمامها.

ب ـ ثورة المعلوماتية: تحول العالم لقرية صغيرة فأصبح العالم وحدة واحدة، وكذلك أصبحت عولمة الاقتصاد فرضاً لايمكن تجاهله، وأصبح الاقتصاد يقوم على دعامتي العلم والمعرفة من جهة واقتصاد المعلومات والاتصالات من جهة أخرى.

ج ـ وكان العامل الهام الآخر هو انتهاء الحرب الباردة وانهيار دول المعسكر الاشتراكي وتحولها لاقتصاد السوق.

وكنتيجة عامة نستطيع القول أن العالم اليوم هو عالم التعاون الاقتصادي (القسري) عالم الاعتماد المتبادل، فلا يستطيع أي بلد مهما بلغت قدراته الاقتصادية الاستغناء عن التعاون مع دول العالم الخارجي.

ومهما تكن نواتج التعاون الاقتصادي الدولي غير عادلة بسبب الهوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول النامية فإن التعاون الاقتصادي الدولي يبقى ضرورة للدول النامية، حيث تظهر دراسات عديدة نتائج المقارنة بين عوائد الاندماج بالاقتصاد العالمي والتعاون مع الدول الأخرى، وبين خيار الانغلاق والانكفاء على الذات، حيث حصلت جميع الدول التي حررت اقتصادياتها على مكاسب مختلفة من حيث الحجم والأثر، في حين بقيت الدول المعزولة في حالة من التردي وانخفاض متوسط نصيب الفرد فيها.

وفي الفقرة التالية أستعرض برفقتك عزيزي القارىء بعض أشكال الاقتصاديات التي يصعب حصرها في هذه العجالة وسأتناولها تصاعدياً (أي وفق أشكال التعاون من الحالة البسيطة إلى التعاون الأكثر تعاوناً) وهي:

❖ **اتفاقيات التجارة التفضيلية:** بين بلدين أو أكثر وهذه الاتفاقيات تسعى إلى تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء وأحياناً يكون التنشيط على شكل تحويل التجارة من الدول غير الأعضاء إلى الدول الأعضاء فيما بينها، وحتى في هذه الحالة يكون فيها فائدة للأعضاء وغير الأعضاء، لأن تطور أي بلد من شأنه أن يزيد من طلب هذا البلد على الواردات، كما أن زيادة الإنتاج من شأنها أن تخفض تكاليفه وتوفر السلع بأسعار أرخص للاقتصاديات الأخرى، مما يزيد من قدرتها الشرائية وإشباع حاجات سكانها على نحو أفضل.

❖ **منطقة التجارة الحرة:** وهي اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تسمح بتحرير التجارة بين الأطراف على أساس حرية تداول المنتجات الوطنية بين الدول الأعضاء دون قيود أو حواجز جمركية.

ـ الاتحاد الجمركي: والاتحاد الجمركي يشتمل على أحكام منطقة التجارة الحرة، إضافة إلى تطبيق سياسة تجارية موحدة مع كل دول



العالم الخارجي حيث يتم توحيد التعرفة على الواردات ويسمح بتداول السلع بين كل الدول الأعضاء.

. السوق المشتركة: تشتمل إضافة لأحكام الاتحاد الجمركي على آليات لحرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص وحق مواطني أي دولة في إقامة مشروعاتهم الاقتصادية في أي دولة عضو آخر، كما أن السوق المشتركة تشتمل على إقامة هيئات ومجالس لتنسيق السياسات الاقتصادية وخطط التنمية بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مزيد من التكامل فيما بينها.

. الوحدة الاقتصادية: وهي أعلى أشكال التكامل وأرقى أنواع التكتلات، والوحدة الاقتصادية إضافة إلى تطبيق أحكام السوق المشتركة تشمل على توحيد السياسات الاقتصادية وتنسيق الخطط وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء. فالوحدة الاقتصادية عند تحققها في مرحلتها النهائية تعني إقامة كيان اقتصادي موحد بين الدول الأعضاء يشتمل على توحيد النقد أو اعتماد نقد حسابي لإجراء المعاملات بين الأعضاء على قاعدة سعر صرف ثابت بين العملات. ويعد الاتحاد الأوروبي الشكل النموذجي للوحدات الاقتصادية.

ومن نافل القول أن نستعرض بعض أشكال التعاون والتكتلات الاقتصادية العالمية المتعارف عليها وأهمها:

- منظمة تحرير التجارة العالمية (WTO)
(WORLD TRADE ORGANIZATION)
- منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشمالية (NAFTA)
(NORTH AMERICAN FREE TRADE AREA)
- الاتحاد الأوروبي:
(EUREPION UNION)
- دول جنوب شرق آسيا
(ASEAN)
- منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (GAFTA)
(GREAT ARAB FREE TRADE AREA)

وبطبيعة الحال إن تعداد التكتلات الاقتصادية التي تأسست في العالم يعد أمراً أقرب للمستحيل، وقد شعرت الدول العربية منذ فجر استقلالها بحاجة ملحة لتأسيس تكتلات اقتصادية تساعد في تحقيق النمو على الصعيد العربي وتفسح المجال أمام الاقتصاد العربي ليلعب دوراً فاعلاً في الاقتصاد الدولي.

وتجري حالياً في سورية عملية التحديث والتطوير في خضم مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية وغير ذلك من المجالات التي تتطلب منا التعامل معها بروية وموضوعية وتصميم.

كل هذا يتم ويحدث في ظل التبدلات العميقة في الاقتصاد الدولي وظهور تحديات من نوع جديد تواجه اقتصاديات البلدان النامية العربية وغير العربية.

وتتمثل هذه التحديات في محاولات الدول الصناعية الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إحكام سيطرتها على الأسواق الدولية وفرض هيمنتها على العالم.

مثل هذا التحول الجديد على الساحة الدولية يضع البلدان النامية جميعها بما فيها من أقطار عربية أمام تحديات مصيرية لايمكن لأي منهم أن يواجهها بصورة منفردة إلا من خلال تضافر قواها وتنسيق جهودها وتعاونها في معالجة مختلف قضاياها التنموية، أي أنه لابد لهذه الدول أن تجد لنفسها أشكالاً من التعاون والتكامل لتطوير اقتصادياتها في ظل التحديات الدولية الجديدة.

ونظراً للأهمية المثارة عالمياً حول هذه المواضيع، سأتناول في أعداد لاحقة كل من هذه التكتلات تباعاً وبشكل تفصيلي.

المراجع:

١ـ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، الخرطوم ١٩٩٤.

٢ـ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تقويم أثر اتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية على الزراعة العربية، الخرطوم ١٩٩٩.

٣ـ منظمة الأغذية والزراعة العالمية، خوسيه ماريا ألفاريس كوكه، خبير في المشروع GCP/SYR/006/ITA انعكاسات اتفاق الشراكة السورية الأوروبية على قطاع الزراعة السوري، دمشق ٢٠٠١.

٤ـ د. أديب ميالة: محاضرات ألقيت في الدورة التمهيدية للمعهد الوطني للإدارة العامة، مدير المعهد الوطني للإدارة العامة في جامعة دمشق ـ كلية الاقتصاد، دمشق ٢٠٠٣.

٥ـ د. مطانيوس حبيب: محاضرات ألقيت في الدورة التمهيدية للمعهد الوطني للإدارة العامة، مدرس في جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق.

٦ـ د. مطانيوس حبيب:مقالات نشرت في مجلة الاقتصادية في العددين (١١١ و١١٢)، وزير سابق ومدرس في جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق.

٧ـ د. عصام خوري: محاضرات ألقيت في الدورة التمهيدية للمعهد الوطني للإدارة العامة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق ٢٠٠٣.

٨ د. حسين الفحل: محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، مدرس في جامعة دمشق ـ كلية الاقتصاد، دمشق ٢٠٠٣.